مجلة جامعة صبراتة العلمية
Sabratha University Scientific Journal

مجلة علمية نصف سنوية محكمة متخصصة في العلوم الإنسانية

تصدرها جامعة صبراتة بشكل الكتروني

مدى توفر متطلبات تطبيق أساس الاستحقاق في الوحدات الحكومية الليبية (دراسة ميدانية بمراقبة الخدمات المالية صبراتة وصرمان)

The Extent to which Requirements for Applying the Accrual Basis are Available in Libyan Government Units (Field Study by the Financial Services Supervision, Sabratha and Surman)

أ. نسرين خميس صقر

محاضر – قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – صرمان – جامعة صبراتة

nosasager3@gmail.com

رقم الإيداع القانوني بدار الكتب الوطنية:
2017-139

الترقيم الدولي:
ISSN (print) 2522 - 6460
ISSN (Online) 2707 - 6555

الموقع الألكتروني للمجلة:
https://jhs.sabu.edu.ly

مدى توفر متطلبات تطبيق أساس الاستحقاق في الوحدات الحكومية الليبية (دراسة ميدانية بمراقبة الخدمات المالية صبراتة وصرمان)

The Extent to which Requirements for Applying the Accrual Basis are Available in Libyan Government Units
(Field Study by the Financial Services Supervision, Sabratha and Surman)

أ. نسرين خميس صقر
محاضر – قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – صرمان – جامعة صبراتة
nosasager3@gmail.com

الإطار العام للبحث:

(1-1) مقدمة البحث:

تعد قضية اختيار الأساس المحاسبي الأنسب للتطبيق في المحاسبة الحكومية من القضايا الحديثة التي تعددت فيها وجهات النظر عن كيفية ربط الإيرادات والنفقات بالفترة المحاسبية، وقد ساد الاعتقاد لفترة طويلة من الزمن أن الأساس النقدي هو الأفضل للقطاع الحكومي، ولكن في الآونة الأخيرة ونتيجة للتطورات الحاصلة في الأنظمة المحاسبية، وطرق إعداد الموازنة العامة وزيادة الإنفاق العام، فإن هذا الأساس لم يعد يفي بالغرض، حيث لا يوفر المعلومات عن الأصول والخصوم ولا عن عناصر التكاليف المختلفة، كما أنه لا يعكس المركز المالي الحقيقي ولا يقدم رؤية واضحة على المدى القصير للمالية العامة في التقارير المالية الأولية، كما أن دوره في الرقابة يقتصر على الرقابة المالية فقط دون رقابة الأداء.

وبظهور معايير المحاسبة الدولية أصبحت المحاسبة الحكومية تسير على نهج المحاسبة المالية، بحيث يتعين على المحاسبة الحكومية أن تفي بنفس الشروط المتعلقة بالاكتمال والشمولية والصورة الصادقة للوضعية المالية للدولة، وأن تقدم المساعدة في الإدارة الفعالة للمال العام، لا سيما بتوفير فهم أفضل لتكاليف مختلف المهام التي تؤديها الإدارة، وأصبحت هناك حاجة ماسة لتطوير المحاسبة الحكومية في اتجاه تحديث الإدارة المالية للدولة، بهدف تزويدها بمعلومات أكثر اكتمالًا تمكنها من اتخاذ قرارات أفضل، وهو ما تتيحه معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، باعتماد أسلوب المحاسبة على أساس الاستحقاق الكامل، وهو مبدأ أساسي لهذه المعايير.

فالمحاسبة وفقًا لأساس الاستحقاق هي: الطريقة التي تقيس الأداء المالي والمركز المالي للمنشأة للاعتراف بآثار المعاملات أو الأحداث عند حدوثها، فهو نظام تسجل فيه الإيرادات في الفترة التي تحصّل فيها (سواء كانت مستلمة أو لا)، والنفقات في الفترة التي أنفقت فيها (سواء كانت مدفوعة أم لا).

وهناك عدد كبير من المؤيدين لأساس الاستحقاق في القطاع العام على المستوى الدولي، مثل الاتحاد الدولي للمحاسبين، الذي يتولى إصدار المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام، والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وصندوق النقد الدولي، ولجنة الاتحاد الأوروبي، حيث تؤكد كل هذه المؤسسات على أن أساس الاستحقاق هو الأساس المقبول الوحيد الذي يقدم صورة دقيقة عن الوضع المالي والاقتصادي لأداء الحكومة.

(1-2) الدراسات السابقة:

1- دراسة: أمينة هناء جابي، وحكيم الملياني 2017 (أهمية التحول من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق المحاسبي في ظل عصرنة المحاسبة العمومية- تجربة بلدية رام الله الفلسطينية):

هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية التحول من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق المحاسبي في القطاع العام، والكشف عن رهاناته المستقبلية من حيث فلسفته وأدائه، للتواصل مع الواقع الجديد الذي يشهد تحولاتٍ جذريةً ألقت بظلالها على النظم المحاسبية العالمية والإقليمية والمحلية، وقد توصلت الدراسة، بعد الإشارة إلى تجربة بلدية رام الله (فلسطين) في التوجه نحو أساس الاستحقاق الكامل، إلى ضرورة تفعيل أساس الاستحقاق كأحد المداخل الهامة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وتقييم أداء الهيئة العمومية.

2- دراسة: أمينة هناء جابي 2017 (أهمية إصلاح المحاسبة العمومية من خلال التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي – تجربة نيوزيلندا والمملكة المتحدة):

هدفت الدراسة إلى تقديم لمحة عامة عن مبادرات تبني أساس الاستحقاق في هاتين الدولتين، والتحديات التي واجهتها خلال فترة التنفيذ، إضافة إلى تأثير هذا التنفيذ على القوائم المالية الصادرة في القطاع العام، وقد توصلت الدراسة إلى أن التحول إلى أساس الاستحقاق هو الخيار الصحيح حيث إنه يقدم نظرة أكثر دقة للواقع المالي للهيئة العمومية، كما انتهت الدراسة بخطوط الدروس المستفادة من التجارب محل الدراسة.

3- دراسة: فارس ارشيد الخرابشة وآخرون 2020 (دور تطبيق أساس الاستحقاق على الحسابات الختامية في الوزارات والدوائر الحكومية الأردنية):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق أساس الاستحقاق على الحسابات الختامية في الوزارات والدوائر الحكومية الأردنية، وذلك من خلال بيان مدى الاستفادة من تطبيق أساس الاستحقاق في الحسابات الختامية الحكومية في الأردن، وتسليط الضوء على الانعكاسات والايجابيات التي تنتج عند استخدام أساس الاستحقاق، ودراسة القدرة التكلفية للتحول من الأساس

النقدي إلى أساس الاستحقاق، وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق أساس الاستحقاق يوفر المعلومات والبيانات المالية التي تساعد في إعداد الحسابات الختامية، وكذلك اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب، كما أن تطبيق أساس الاستحقاق يحتاج إلى تكلفة عالية وموارد بشرية ذات كفاءة عالية.

4- دراسة: محمد معروف حجو، محمد مروان العشي 2021 (إمكانية تبني أساس الاستحقاق وفقا لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في المؤسسات الحكومية في فلسطين- دراسة ميدانية على المحافظات الجنوبية):

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إمكانية تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في المؤسسات الحكومية في فلسطين وفق أساس الاستحقاق، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أن العاملين في وزارة المالية من موظفين وإدارات عُليا لديهم المعرفة والخبرة الكافية بطريقة تسجيل البيانات المحاسبية وإعداد التقارير المالية وفق أساس الاستحقاق، إلا أنهم لا يمتلكون المعرفة الجيدة بمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، وأن النظام المحاسبي الحالي المستخدم في القطاع الحكومي من تقنيات وتكنولوجيا وبرامج ومخرجات لا ينسجم مع تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وفق أساس الاستحقاق، وأنه لا يوجد تشريعات أو لوائح حالية تسمح بتطبيق أساس الاستحقاق، كما أن الانتقال إلى أساس الاستحقاق يتطلب تكاليف مرتفعة إلى حدٍّ ما تتمثل في تطوير النظام المحاسبي وتدريب الموظفين والإدارات العليا، إضافة إلى تكلفة الاستشاريين والخبراء وغيرها من التكاليف الأخرى.

5- دراسة: سعاد عياش علي امعرف، وآخرون 2022 (إمكانية تطوير النظام المحاسبي الحكومي الليبي وفق متطلبات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام IPSAS):

هدفت هذه الدارسة إلى التعرف على واقع النظام المحاسبي الحكومي الليبي، وبيان إمكانية قابليته للتطوير والتحديث في ضوء متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام IPSAS.

وقد توصلت الدارسة إلى أن هناك ضرورة لتطوير النظام الحالي ليواكب المستجدات الحديثة. وتتمثل أهم المشكلات التي تواجه النظام الحالي في عدم وجود برامج للتدريب والتعليم المستمر للمحاسبين، وضعف دور المنظمات المهنية.

حيث نجد أن الدراسات السابقة أكدت على أهمية التحول من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق في المحاسبة الحكومية، ومدى إمكانية تطور النظام المحاسبي في الوحدات الحكومية للإيفاء بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية، وبالتالي سيكون هذا البحث امتدادًا لدراسات سابقة عن مدى توفر متطلبات تطبيق أساس الاستحقاق في الوحدات الحكومية الليبية (دراسة ميدانية بمراقبة الخدمات المالية صبراتة وصرمان).

(1-3) مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في أن الأسس المحاسبية المستخدمة في الحسابات الحكومية لا تحقق أهدافها بدرجة كاملة وخاصة في مجال الرقابة والتخطيط، وإعداد الموازنات وقياس الإيرادات والنفقات بشكل يساعد باتخاذ القرارات السليمة، ومن خلال تقرير ديوان المحاسبة الليبي (لسنة 2020 ص 116-129) نجد هناك ضعفًا في السياسات والأهداف المالية في الوحدات الحكومية للدولة، ولاسيما في مراقبات الخدمات المالية للبلديات، من خلال عدم تحديد أولويات للإنفاق، وتقليص بعض المصروفات مع محدودية الإيرادات، كذلك العشوائية في تخصيص الأموال، وعدم إدراك لمفاهيم إعداد الموازنات العامة وأغراضها كخطة وأداة للرقابة، كذلك عدم القدرة على معرفة النتائج الحقيقية في ظل عدم إقفال حسابات السنوات السابقة، كل ذلك يدعو إلي ضرورة وجود نظام محاسبي سليم قادر على مواكبة التغييرات، ويلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية، كما أن استخدام معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام والمرتكزة على أساس الاستحقاق تسعى إلي تحقيق الإفصاح الكامل عن البيانات المالية وجودة التقارير المالية، ونظرًا لأهمية أساس الاستحقاق برزت الحاجة إلي ضرورة التحول من الأساس النقدي إلي أساس الاستحقاق، وبالتالي تكمن مشكلة البحث في الإجابة على التساؤل الآتي:

ما مدى توفر متطلبات تطبيق أساس الاستحقاق في الوحدات الحكومية الليبية؟

ويمكن تحقيق الغرض من هذا البحث بالإجابة على التساؤلات الفرعية الآتية:

- هل تتوفر المتطلبات والأنظمة المالية والمحاسبية اللازمة لتطبيق أساس الاستحقاق في الوحدات الحكومية الليبية؟
- هل تتوفر المتطلبات التكنولوجية اللازمة لتطبيق أساس الاستحقاق في الوحدات الحكومية الليبية؟
- هل تتوفر المتطلبات التنظيمية الإدارية والموارد البشرية المؤهلة لتطبيق أساس الاستحقاق في الوحدات الحكومية الليبية؟

(1-4) أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في:

الأهمية العلمية: وذلك من خلال إعطاء رؤية واضحة عن أساس الاستحقاق والمتطلبات اللازمة لتطبيقه في الوحدات الحكومية، وإثراء المعلومات للباحثين والمهتمين بالمحاسبة الحكومية.

الأهمية العملية: تنبع من أهمية تطبيق أساس الاستحقاق، وما يقدمه من بيانات واضحة وسليمة تساعد الوحدات الحكومية في اتخاذ القرارات وترشيد الإنفاق وربطها بالإيرادات، ومعرفة

نقاط الضعف في السياسات المالية داخل هذه الوحدات وإمكانية معالجتها، فأساس الاستحقاق يقدم صورة دقيقة عن الوضع المالي والاقتصادي لأداء الحكومة.

(1-5) فروض البحث:

تحقيقًا لأهداف البحث والإجابة على تساؤلاته سوف يُعتمد على الفرضيات الآتية:

1- لا تتوفر المتطلبات والأنظمة المالية والمحاسبية اللازمة لتطبيق أساس الاستحقاق في الوحدات الحكومية الليبية.
2- لا تتوفر المتطلبات التكنولوجية اللازمة لتطبيق أساس الاستحقاق في الوحدات الحكومية الليبية.
3- لا تتوفر المتطلبات التنظيمية الإدارية والموارد البشرية المؤهلة لتطبيق أساس الاستحقاق في الوحدات الحكومية الليبية.

(1-6) أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث في التعرف على أساس الاستحقاق ومتطلبات تطبيقه في الوحدات الحكومية الليبية من خلال الآتي:

1. بيان مدى توافر المتطلبات والأنظمة المالية والمحاسبية لتطبيق أساس الاستحقاق في الوحدات الحكومية الليبية.
2. بيان مدى توافر المتطلبات التكنولوجية لتطبيق أساس الاستحقاق في الوحدات الحكومية الليبية.
3. بيان مدى توافر المتطلبات التنظيمية والموارد البشرية المؤهلة لتطبيق أساس الاستحقاق في الوحدات الحكومية.

(1-7) حدود البحث:

مجتمع البحث: يتمثل في مراقبة الخدمات المالية صبراتة وصرمان.

عينة البحث: تتمثل في مديري وموظفي الإدارات المختلفة بمراقبة الخدمات المالية صبراتة وصرمان.

(1-8) منهجية البحث:

من أجل تحقيق أهداف البحث تم تقسيمها إلى جانبين:

الجانب النظري: اعتمدت الباحثة على المنهج الاستقرائي لدراسة الأدب المحاسبي المتعلق بموضوع البحث من خلال الاطلاع على الكتب والدوريات والدراسات السابقة.

الجانب العملي: وفيه تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث استخدمت استمارة استبيان لتجميع بيانات الدراسة، وقد صممت هذه الاستمارة بحيث تغطي كل فرضيات الدراسة، وتم تحليل هذه البيانات إحصائيا باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).

(1-9) تقسيمات البحث:

الجانب النظري ويشمل:

- مفاهيم الأسس المحاسبية المتبعة في المحاسبة الحكومية.
- مفهوم أساس الاستحقاق.
- أهداف تطبيق أساس الاستحقاق.
- أهمية التحول من الأساس النقدي إلي أساس الاستحقاق في المحاسبة الحكومية.
- متطلبات تطبيق أساس الاستحقاق في الوحدات الحكومية.

الجانب العملي ويشمل: الدراسة الميدانية.

الإطار النظري للبحث:

(2-1) مفاهيم الأسس المحاسبية المتبعة في المحاسبة الحكومية: (علي اللوقة، 2016، ص20-28):

الأساس النقدي: يجري وفقًا لهذا الأساس تسجيل الإيرادات المقبوضة نقدا خلال السنة، بغض النظر عن أنها تخص السنة الحالية أو السابقة أو اللاحقة، وتسجل المصروفات المدفوعة نقدًا خلال السنة بغض النظر عن أنها تخص السنة الحالية أو السابقة أو اللاحقة، وبذلك يكون الحساب الختامي لأي وحدة حكومية حسابًا ماديًّا ليس له علاقة بما ينشأ على الوحدة من حقوق والتزامات.

أساس الاستحقاق: بموجبه تُسجل المعاملات وغيرها من الأحداث عند حدوثها وليس عند أستلام أو الدفع النقدي، أذ يترتب على أتباع هذا الأساس إجراء التسويات اللازمة التي تعكس الحقوق والالتزامات للوحدات خلال المدة المالية، أي تحميل المدة بما يخصها من إيرادات ومصروفات، فضلًا عن الأصول والالتزامات.

الأساس النقدي المعدل: يعد أوسع من الأساس النقدي من حيث المفاهيم التي يعترف بها، أذ تشتمل النقدية المقبوضة أو المدفوعة بموجب هذا الأساس المبالغ التي قبضت أو دفعت فعليًا مضافًا إليها قيمة المتوقع تحصيلها أو دفعها خلال المدة المحددة القادمة.

أساس الاستحقاق المعدل: يمتاز بقربه من أساس الاستحقاق إلا أنه لا يشمل بعض العناصر التي يشملها أساس الاستحقاق، ولكنه يتوسع بالاعتراف بالعناصر أكثر من الأساس النقدي والنقدي المعدل.

ومن خلال ما سبق سوف يُركز في هذا البحث عن الأساس الاستحقاق وأهدافه ومميزاته وأهميته ومتطلبات تطبيقه في الوحدات الحكومية.

(2-2) مفهوم أساس الاستحقاق:

هو الأساس المحاسبي الذي يقوم على تسجيل العمليات المالية كافة، في الفترة التي حدثت فيها، بغض النظر عما ينتج عنها من تحصيل أو دفع نقدية، حيث يقضي هذا الأساس بتحميل السنة المالية بما يخصها من مصروفات، وما تحقق فيها من إيرادات. (صدام الغريري، 2021، ص134)

كما أنه الأساس الذي يعترف بالعمليات والأحداث المالية خلال الفترة التي دفعت فيها، بغض النظر عن حركة النقدية الخاصة بها، ويترتب على ذلك إظهار الأصول والالتزامات والتسويات الختامية كاملة، مما يسهل فصل أداء كل سنة مالية عن غيرها.

كما هو الأساس المحاسبي الوحيد الذي من خلاله يمكن للوحدة الحكومية إنجاز أهداف التقارير المالية كافة، واعداد مختلف أشكال التقارير المالية، وعرض كامل لعناصر القوائم المالية، وقياس الموارد العامة، واستخدام طرق القياس كافة. (بوخالقي مسعود، 2020، ص6).

(2-3) أهداف تطبيق أساس الاستحقاق: (حسن القطيش، 2011، ص28):

ويمكن تلخيص أهداف تطبيق أساس الاستحقاق في قياس المعاملات في الوحدات الحكومية بما يأتي:

1. إيجاد منهج محاسبي يعطي صورة شاملة لتنفيذ البرامج والأنشطة الحكومية والمساعدة في التوصل إلى تكلفة أداء هذه البرامج والأنشطة.
2. تسهيل إيجاد علاقات كمية ورقمية بين التكلفة والإنجازات المقابلة لها، مما يساعد على رقابة التكلفة وخفضها من جهة، وزيادة حجم الإنجاز وتخصيص الموارد المحدودة وتحديد

الأولويات في ضوء تشعب النشاط الحكومي وتشابك وتعدد مخرجاته ورفع مستواه من جهة أخرى.

3. توفير معلومات عن أرصدة الأصول الثابتة واحتساب اهلاكها، بما يمكن من معرفة تكلفة الخدمة المؤداة وتسعيرها خاصة في الوحدات ذات الطابع التجاري وبما يمكن من مراقبة وتتبع استخدام هذه الأصول والتخطيط لاستبدالها.
4. توفير معلومات عن تخصيص التكاليف المشتركة وتوزيعها حسب أسس توزيع معينة، ومعلومات عن أرصدة المخزون السلعي بما يمكن من مراقبته وتتبع استخدامه في الفترات المختلفة.
5. المساعدة في إجراء المقارنات بين مختلف المعلومات المحاسبية في مختلف الفترات بما يرشد قرارات الوحدات الحكومية ويسهم في وضع تقديرات الموازنة للسنوات القادمة.

(2-4) أهمية التحول من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق في الوحدات الحكومية: (أمينة جابي، حكيم ملياني، 2017، ص141-142):

نتيجة لمحدودية الأساس النقدي، وكذلك توجه الهيئات والمؤسسات الدولية، مثل: الاتحاد الدولي للمحاسبين، والبنك الدولي نحو معايير الإبلاغ المالي المبنية على أساس الاستحقاق كل ذلك يعتبر من العوامل التي أدت إلى انتشار المحاسبة على أساس الاستحقاق في القطاع العام.

فالتحول من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق ناتج عن المزايا العديدة لتطبيق أساس الاستحقاق، حيث إن هذا الأساس يعمل على تسجيل كل العمليات الخاصة بالإيرادات والمصروفات والأصول والخصوم وحقوق الملكية في دفتر الاستحقاق العام عند الحصول على النشاط الاقتصادي، وعند تسليم ودفع المبالغ النقدية، كما أن أساس الاستحقاق بتطبيقه في الوحدات الحكومية يعطي صورة واضحة عن الأداء من ناحية مركزها المالي وتدفقاتها النقدية، كذلك المساعدة في تحديد إجمالي تكلفة الخدمات التي تقدمها الحكومة والتي تعد معلومات ضرورية لتقييم كفاءة أداء الخدمات الحكومية مع إمكانية مقارنتها بتكلفة نفس الخدمات إن قدمت من طرف القطاع الخاص.

وإضافة إلى ذلك يمكن تلخيص أهمية أساس الاستحقاق في الوحدات الحكومية في النقاط الآتي:

1. متابعة ومراقبة النفقات، فالهدف من المحاسبة على أساس الاستحقاق تحقيق توازن بين الموارد المستحقة (وليس فقط تلك التي صرفت) مع النتائج التي ينبغي أن تساعد في قياس فعالية وكفاءة الإدارة بعد امتثالها للميزانية.
2. متابعة وقياس تكاليف السلع والخدمات، فلا يمكن تصور تنفيذ المحاسبة التحليلية دون مقابلة النفقات بالإيرادات لنفس الفترة المحاسبية، وتقدير النفقات مثل الاهتلاك.

3. مكافحة الفساد بسبب تقييم الميزانية وتنفيذها بدقة، ووضع آليات لتمكين المساءلة وتعزيز الشفافية في الإدارة المالية، فالأساس النقدي يحتوي على العديد من الثغرات التي قد تشجع على القيام بالكثير من التجاوزات الإدارية والمالية.

(2-5) متطلبات تطبيق أساس الاستحقاق في الوحدات الحكومية: (خبيطي خضير، مونة يونس، 2016، ص106-107):

من أجل نجاح تطبيق أساس الاستحقاق في الوحدات الحكومية لا بد من البحث عن مدى توفر مقومات تطبيقه، وبالتالي سوف يجري تناول المتطلبات المحاسبية والتنظيمية والإدارية والموارد البشرية والتكنولوجية التي تعتبر الركائز الأساسية واللازمة لتطبيقه وذلك على النحو الآتي:

أولا: المتطلبات المحاسبية:

1. قدرة النظام المحاسبي والمالي على تحقيق إجراءات رقابية فعالة للضبط الداخلي، وتسجيل وإدارة الحسابات، وإعداد التقارير المالية بشكل يساعد على تطبيق أساس الاستحقاق.
2. أن يتضمن النظام المحاسبي والمالي معلومات مفصلة عن التدفقات النقدية والمصروفات والإيرادات وعمليات الربط بين النفقات والإيرادات بشكل يسهل تطبيق أساس الاستحقاق.
3. أن يوفر النظام المحاسبي بيانات عن أصول وخصوم وحقوق الملكية للوحدة الحكومية مما يعطي صورة شاملة عن الوضع المالي بما يتلاءم مع تطبيق أساس الاستحقاق.
4. أن يوفر النظام المحاسبي والمالي المعلومات اللازمة لأغراض التخطيط واتخاذ القرارات وتخصيص الموارد وفق أساس الاستحقاق.
5. قدرة النظام المحاسبي على توفير معلومات عن تخصيص التكاليف، وتحديد إجمالي تكلفة الخدمات والسلع التي تقدمها الحكومة، لتقييم كفاءة أداء تلك الخدمات.
6. قدرة النظام المحاسبي على تقديم معلومات عن أرصدة المخزون السلعي بما يمكن من مراقبته وتتبع استخدامه في الفترات المختلفة.

ثانيا: المتطلبات التنظيمية والإدارية والموارد البشرية:

1. توفر البيئة الاقتصادية الملائمة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام وفق أساس الاستحقاق.
2. توفر القوانين والتشريعات واللوائح المالية التي تحكم المحاسبة الحكومية والتي تلزم بتطبيق أساس الاستحقاق.

3. توفر الدعم والحوافز من قبل الهيئات التنظيمية للعاملين لتشجيعهم على تطبيق أساس الاستحقاق.
4. توفر الاطلاع الدائم والمستمر من قبل العاملين على كل ما يصدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام توفر الوعي لدى العاملين بأهمية تطبيق أساس الاستحقاق في القطاع العام.
5. توفر المعرفة والخبرة الكافية لدى العاملين بتسجيل البيانات واعداد التقارير المالية وفق أساس الاستحقاق.
6. توفر الدورات التدريبية اللازمة لتأهيل العاملين عن كيفية تسجيل وتحليل البيانات وفق أساس الاستحقاق.

ثالثا: المتطلبات التكنولوجية:

1. توفر أنظمة معلومات تكنولوجية حديثة لها القدرة على تطبيق الأساليب الكمية والاحصائية اللازمة للتحليل والتخطيط للموارد.
2. وجود أنظمة الربط الإلكتروني بين الوحدات الإدارية الحكومية مما يسهل عملية نقل البيانات بشكل دقيق وسريع.
3. أن تكون أنظمة المعلومات الإلكترونية قادرة على معالجة البيانات والمعاملات من خلال وسائل الدفع الإلكتروني، مما يسهل تتبع العمليات المالية اللازمة لتطبيق أساس الاستحقاق.
4. إمكانية دعم أنظمة المعلومات لعمليات المساءلة والشفافية وحوكمة الإيرادات والمصروفات لتطبيق أساس الاستحقاق.
5. توفر عمليات الصيانة الدورية لأجهزة الحاسوب داخل الوحدات الحكومية مع إمكانية حفظ واسترجاع البيانات عند الحاجة اليها لتطبيق أساس الاستحقاق.
6. وجود الدورات والبرامج التدريبية للعاملين لتطوير قدراتهم على التعامل مع التكنولوجية الحديثة اللازمة لتطبيق أساس الاستحقاق.

الإطار العملي للبحث:

(3-1) منهجية البحث:

استُخدم المنهج الوصفي التحليلي وذلك لمعرفة ما مدى توفر متطلبات تطبيق أساس الاستحقاق في الوحدات الحكومية الليبية دراسة ميدانية بمراقبة الخدمات المالية صبراتة وصرمان، ومن أجل تحقيق أهداف البحث فقد استخدم برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وذلك لتحليل البيانات المتحصل عليها من الاستبيانات الموزعة على عينة البحث.

(3-2) مجتمع البحث وعينته:

يتكون مجتمع البحث من مكاتب مراقبة الخدمات المالية صبراتة وصرمان.

أما عينة البحث فتتمثل في مديري ورؤساء الأقسام وبعض الموظفين العاملين بالمراقبة.

وقد بلغت الاستبيانات الموزعة 40 استمارة استبيان، استُرجعت 36 استمارة استبيان، استبعدت 4 استبيانات لعدم ورود الإجابات، وشكل الباقي الخاضع للتحليل 36 استبيان، أي ما بنسبته ((90%))

(3-3) اختبار الفرضيات وتحليل نتائج البحث:

(3-3-1) خصائص عينة البحث:

استخدمت التكرارات والنسب المئوية لوصف عينة الدراسة، اذ لخصت النتائج في الجداول الآتية:

1- الجنس:

جدول (1): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة تبعًا لمتغير الجنس.

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكر	28	%77.8
أنثى	8	%22.2
المجموع	36	%100

من خلال الجدول السابق رقم (1) نلاحظ أن نسبة الذكور 77.8% من حجم العينة، ونسبة الإناث تبلغ 22.2% من حجم العينة، وهذا يشير إلى قلة العنصر النسائي في العينة المختارة.

2- العمر:

جدول (2): يوضح توزيع المشاركين حسب أعمارهم.

العمر	العدد	النسبة المئوية
أقل من 30	6	%16.7
30-40	13	%36.1
40-50	12	%33.3
من 50 فأكثر	5	%13.9
المجموع	36	%100

من الجدول السابق نلاحظ أن ما نسبته 36.1% تتراوح أعمارهم من 30-40 سنة، وما نسبته 33.3% تتراوح أعمارهم من 40-50 سنة، وما نسبته 16.7% أعمارهم أقل من 30 سنة، وما نسبته 13.9% أعمارهم من 50 فأكثر.

3- المؤهل العلمي:

جدول (3): يوضح توزيع المشاركين حسب مؤهلاهم العلمية.

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
دبلوم عالي	9	%25
بكالوريوس	18	%50
ماجستير	6	%16.7
دكتوراه	1	%2.8
أخرى	2	%5.6
المجموع	36	%100

من الجدول السابق رقم (3) نلاحظ إن معظم مفردات العينة مؤهلاتهم العلمية بكالوريوس ويمثل نسبة 50%من عينة البحث، ثم يليه الدبلوم العالي بنسبة 25% ثم الماجستير بنسبة 16.7% ومؤهلات اخرى بنسبة 5.6% والدكتوراة بنسبة 2.8%، مما يدل على مستوي التأهيل المناسب لمفردات العينة وقدرتهم على فهم العبارات الواردة بالاستبيان، والإجابة عليها بدقة وموضوعية مما ينعكس إيجابًا على نتائج البحث.

4- التخصص:

جدول (4): يوضح توزيع المشاركين حسب تخصصاتهم .

التخصص	العدد	النسبة المئوية
محاسبة	29	%80.6
إدارة أعمال	3	%8.3
تمويل مصارف	1	%2.8
أخرى	3	%8.3
المجموع	36	%100

تلاحظ الباحثة إن 29% من مفردات العينة تخصصهم محاسبة، ثم يليه تخصص إدارة الإعمال ومؤهلات أخرى بنسبة 8.3%، ثم تخصص التمويل والمصارف بنسبة 2.8%، مما يدل على

الكفاءة العلمية المناسبة لعينة البحث، وأن لديهم القدرة على فهم مشكلة البحث، والإجابة بموضوعية، مما يسهم في الوصول إلى نتائج دقيقة وموضحة للواقع.

5- الوظيفة:

جدول (5): يوضح توزيع المشاركين حسب وظيفتهم.

الوظيفة	العدد	النسبة المئوية
مدير عام	1	%2.8
مدير إدارة	2	%5.6
رئيس قسم	5	%13.9
مراجع	7	%19.4
مساعد مراجع	9	%25
أخرى	12	%33.3
المجموع	36	%100

تلاحظ الباحثة أن أغلب مفردات العينة يشغلون وظائف أخرى، حيث تمثل نسبتهم 33.3%، و25% من عينة البحث وظيفتهم مساعد مراجع، و19.4% مراجعون، و13.9% رؤساء أقسام، وما نسبته 5.6% مديرو إدارة، و2.8% مدير عام، وهذا يعني أن الاستبانة وزعت بشكل مناسب لقياس مدى تأهيلهم العلمي والمهني ولم توزع على أصحاب القرار.

6- سنوات الخبرة:

جدول (6): يوضح توزيع المشاركين حسب سنوات الخبرة .

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	7	%19.4
من 5 -10 سنوات	3	%8.3
من 11- 15 سنة	7	%19.4
من 16- 20 سنة	3	%8.3
أكثر من 20 سنة	16	%44.4
المجموع	36	%100

من الجدول السابق تلاحظ الباحثة إن أكبر نسبة هي 44.4% من مفردات العينة خبرتهم أكثر من 20 سنة، يليه ممن خبرتهم من 11-15 سنة، وأقل من 5 سنوات بنسبة 19.4%، وإن ما نسبته 8.3% تمثل من لديهم سنوات خبرة من 5-10 سنة، ومن 16-20 سنة من جميع مفردات

العينة، هذا يعد مؤشرًا جيدًا ويدل على إن سنوات الخبرة مناسبة للمشاركين في البحث، ولطبيعة الأعمال الموكلة إليهم، وهذه الخبرة يمكن أن تفيد في الوصول إلى نتائج البحث.

(3-3-2) اختبار الفرضيات:

استخدمت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لكل فقرة من فقرات كل متغير من متغيرات البحث، والجداول الآتية توضح ذلك:

جدول (7): يوضح المتوسط الحسابي، والنسب المئوية، والانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف لكل فقرة من فقرات مدى توافر المتطلبات والأنظمة المالية والمحاسبية لتطبيق أساس الاستحقاق في الوحدات الحكومية الليبية.

ر	الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
1	يوفر النظام المحاسبي عمليات تسجيل وإدارة الحسابات وإعداد التقارير المالية بشكل يساعد على تطبيق أساس الاستحقاق	4.4000	88	0.50000	11.3636	1
2	يتوفر في النظام المحاسبي التقنيات الحديثة الكافية والفعالة لتطبيق أساس الاستحقاق	3.8400	76.8	0.89815	23.3893	4
3	يوفر النظام المحاسبي بيانات عن أصول وخصوم وحقوق الملكية للوحدة الحكومية مما يعطي صورة شاملة عن الوضع المالي بما يتلاءم مع تطبيق أساس الاستحقاق	4.0400	80.8	0.67577	16.7269	3
4	يوفر النظام المحاسبي والمالي معلومات مفصلة عن التدفقات النقدية والمصروفات والايرادات وعمليات الربط بين النفقات والايرادات بشكل يسهل تطبيق أساس الاستحقاق	4.3200	86.4	0.62716	14.5175	2
5	يوفر النظام المحاسبي والمالي معلومات اللازمة لأغراض التخطيط واتخاذ القرارات وتخصيص الموارد وفق أساس الاستحقاق	2.7200	54.4	0.84261	30.9783	5
6	يوفر النظام المحاسبي والمالي تقارير الإنجاز وتقييم الأداء وإمكانية إضافة تقارير جديدة بما يتلاءم مع تطبيق أساس الاستحقاق	2.4400	48.8	0.58310	23.8975	7
7	يتناسب تصميم الأنظمة المالية والمحاسبية مع تطبيق أساس الاستحقاق	2.4000	48	0.57735	24.0562	8
8	يشتمل النظام المحاسبي والمالي على إجراءات رقابية فعالة للضبط الداخلي اللازمة لتطبيق أساس الاستحقاق	2.6000	52	0.76376	29.3753	6

المتوسط العام لإجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة بالمتطلبات والأنظمة المالية والمحاسبية لتطبيق أساس الاستحقاق	3.35	66.9	0.68348	6.1142
قيمة t	81.882			
مستوى المعنوية	0.000			
مستوى الدلالة	0.050			

من الجدول السابق نلاحظ أن الفقرة الأولى (يوفر النظام المحاسبي عمليات تسجيل وإدارة الحسابات وإعداد التقارير المالية بشكل يساعد على تطبيق أساس الاستحقاق) قد احتلت الترتيب الأول، حيث كان المتوسط الحسابي (4.400)، والنسبة المئوية (88%)، والانحراف المعياري (0.500)، ومعامل الاختلاف (11.3636)، أي ان هناك دلالة إحصائية تشير الى أن النظام المحاسبي بمراقبة الخدمات المالية يوفر عمليات تسجيل وإدارة الحسابات وإعداد التقارير المالية بشكل يساعد على تطبيق أساس الاستحقاق.

كما أن الفقرة السابعة (يتناسب تصميم الأنظمة المالية والمحاسبية مع تطبيق أساس الاستحقاق) قد احتلت الترتيب الثامن بمتوسط حسابي (2.400)، ونسبة مئوية (48%)، وانحراف معياري (0.577)، ومعامل اختلاف (24.0562)، وهذا يعني أن هناك دلالة إحصائية تثبت بأن تصميم الأنظمة المالية والمحاسبية بمراقبة الخدمات المالية لا يتناسب مع تطبيق أساس الاستحقاق.

كما يلاحظ بأن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات المتعلقة بمدى توفر المتطلبات والأنظمة المالية والمحاسبية لتطبيق أساس الاستحقاق بلغت (3.35) وهو أعلى من متوسط أداة القياس (3)، وبما نسبته (66.9%) وهي تقع ضمن فترة التأثير الجيدة جدًا.

كما يلاحظ أنه ليس هناك انحراف معياري، حيث كان (0.68348) ويتضح بأن هناك انسجام وتوافق فيما بين أفراد عينة الدراسة حول الفقرات بشكل عام، حيث بلغ معامل الاختلاف (6.11)، ولتعزيز نتائج اختبار الفرضية الأولى القائلة " **لا تتوفر المتطلبات والأنظمة المالية والمحاسبية اللازمة لتطبيق أساس الاستحقاق في الوحدات الحكومية الليبية**". قامت الباحثة بأجراء اختبار T –test حيث بلغت قيمة (t) (81.882) وبمستوى معنوية بلغ (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 عليه نقبل الفرضية القائلة " لا تتوفر المتطلبات والأنظمة المالية والمحاسبية اللازمة لتطبيق أساس الاستحقاق في الوحدات الحكومية الليبية. ونرفض الفرض البديل القائل "تتوفر المتطلبات والأنظمة المالية والمحاسبية اللازمة لتطبيق أساس الاستحقاق في الوحدات الحكومية الليبية." وبدرجة أو نسبة تأثير بلغت (66.9%).

جدول (8): يوضح المتوسط الحسابي، والنسب المئوية، والانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف لكل فقرة من فقرات مدى توافر المتطلبات التكنولوجية لتطبيق أساس الاستحقاق في الوحدات الحكومية الليبية.

ر	الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
1	توفر أنظمة معلومات تكنولوجية حديثة تساعد على تطبيق أساس الاستحقاق	4.3200	86.4	0.47610	11.0280	2
2	توفر شبكات اتصال في الوحدات الحكومية تلبي حاجات المستخدمين وتسهل عملية تطبيق أساس الاستحقاق	4.2400	84.8	0.43589	10.2804	7
3	وجود أنظمة الربط الإلكتروني بين الوحدات الإدارية الحكومية، مما يسهل عملية نقل البيانات بشكل دقيق وسريع لتطبيق أساس الاستحقاق	4.2800	85.6	0.54160	12.6542	4
4	توفر عمليات الصيانة الدورية لأجهزة الحاسوب داخل الوحدات الحكومية مع إمكانية حفظ واسترجاع البيانات عند الحاجة إليها لتطبيق أساس الاستحقاق	4.8800	97.6	0.52599	10.7784	1
5	توفر نظم المعلومات داخل الوحدات الحكومية إمكانية تطبيق الأساليب الكمية والاحصائية اللازمة لتطبيق أساس الاستحقاق	4.2800	85.6	0.45826	10.7070	6
6	توفر أنظمة المعلومات الإلكترونية قادرة على معالجة البيانات والمعاملات من خلال وسائل الدفع الإلكتروني، مما يسهل تتبع العمليات المالية اللازمة لتطبيق أساس الاستحقاق	4.2000	84	0.40825	9.7202	8
7	تدعم أنظمة المعلومات عمليات المساءلة والشفافية وحوكمة الإيرادات والمصروفات لتطبيق أساس الاستحقاق	4.3200	86.4	0.47610	11.0208	3
8	وجود الدورات والبرامج التدريبية للعاملين لتطوير قدراتهم في التعامل مع التكنولوجية الحديثة اللازمة لتطبيق أساس الاستحقاق	4.2800	85.6	0.67823	15.8464	5
المتوسط العام لإجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة بالمتطلبات التكنولوجية اللازمة لتطبيق أساس الاستحقاق		**4.2250**	**84.5**	**0.23385**	**5.5349**	
قيمة t		**90.334**				
مستوى المعنوية		**0.000**				
مستوى الدلالة		**0.050**				

من الجدول السابق نلاحظ أن الفقرة الرابعة (توفر عمليات الصيانة الدورية لأجهزة الحاسوب داخل الوحدات الحكومية مع إمكانية حفظ واسترجاع البيانات عند الحاجة اليها لتطبيق أساس الاستحقاق) قد احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.880)، وبنسبة مئوية (97.6%)، وانحراف معياري (0.525)، ومعامل اختلاف (10.7784)، وهذا يعني أن هناك دلالة إحصائية تشير إلى توفر عمليات الصيانة الدورية لأجهزة الحاسوب داخل الوحدات الحكومية مع إمكانية حفظ واسترجاع البيانات عند الحاجة اليها لتطبيق أساس الاستحقاق.

كما أن الفقرة السادسة (توفر أنظمة المعلومات الإلكترونية قادرة على معالجة البيانات والمعاملات من خلال وسائل الدفع الالكتروني مما يسهل تتبع العمليات المالية اللازمة لتطبيق أساس الاستحقاق)، قد احتلت الترتيب الثامن بمتوسط حسابي (4.200)، ونسبة مئوية (84%)، وانحراف معياري (0.408)، ومعامل اختلاف (9.7202)، مما يعني أن هناك دلالة إحصائية تشير إلى عدم توفر أنظمة المعلومات الإلكترونية القادرة على معالجة البيانات والمعاملات من خلال وسائل الدفع الالكتروني مما يسهل تتبع العمليات المالية اللازمة لتطبيق أساس الاستحقاق.

وتلاحظ الباحثة إن المتوسط الحسابي لجميع العبارات المتعلقة بمدى توفر المتطلبات التكنولوجية اللازمة لتطبيق أساس الاستحقاق (4.2250) وهو أكبر من متوسط أداة القياس (3)، وبما نسبته (84.5%) وهى تقع ضمن فترة تأثير قوية، وبانحراف معياري حيث كان (0.23385) ويتضح بأن هناك توافق وانسجام بين إفراد عينة الدراسة بشكل عام حيث بلغ معامل الاختلاف (5.5349)، ولتعزيز نتائج اختبار الفرضية الثانية القائلة "**لا تتوفر المتطلبات التكنولوجية اللازمة لتطبيق أساس الاستحقاق في الوحدات الحكومية الليبية**"، قامت الباحثة بأجراء اختبار T –test حيث بلغت قيمة (t) (90.334) وبمستوى معنوية (0.000)، وهى أقل من مستوي الدلالة 0.05، عليه نقبل الفرضية العدمية القائلة "لا تتوفر المتطلبات التكنولوجية اللازمة لتطبيق أساس الاستحقاق في الوحدات الحكومية الليبية"، وبنسبة تأثير بلغت (84.5%). ونرفض الفرضية البديلة القائلة "تتوفر المتطلبات التكنولوجية اللازمة لتطبيق أساس الاستحقاق في الوحدات الحكومية الليبية".

جدول (9): يوضح المتوسط الحسابي، والنسب المئوية، والانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف لكل فقرة من فقرات مدى توافر المتطلبات التنظيمية والموارد البشرية المؤهلة لتطبيق أساس الاستحقاق في الوحدات الحكومية.

ر	الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
1	توفر البيئة الاقتصادية الملائمة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام وفق أساس الاستحقاق	3.2000	64	0.40825	12.7578	5
2	توفر القوانين والتشريعات واللوائح المالية التي تحكم المحاسبة الحكومية والتي تلزم بتطبيق أساس الاستحقاق	3.7600	75.2	0.83066	22.0920	4

3	توفر المعرفة والخبرة الكافية لدى العاملين بتسجيل البيانات وإعداد التقارير المالية وفق أساس الاستحقاق	4.1600	83.2	0.74610	17.9350	1
4	توفر الاطلاع الدائم والمستمر من قبل العاملين على كل ما يصدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وتطبيق أساس الاستحقاق	2.3600	47.2	0.90738	38.4483	7
5	توفر الدعم والحوافز من قبل الهيئات التنظيمية للعاملين لتشجيعهم على تطبيق أساس الاستحقاق	2.3200	46.4	0.62716	27.0327	8
6	توفر الوعي لدى العاملين بأهمية تطبيق أساس الاستحقاق في القطاع العام	3.9600	79.2	0.88882	22.4449	2
7	توفر الدورات التدريبية اللازمة لتأهيل العاملين عن كيفية تسجيل وتحليل البيانات وفق أساس الاستحقاق	3.8000	76	0.91287	24.0229	3
8	توفر نظام رقابة جيد وإجراءات المساءلة والمحاسبة بخصوص تطبيق أساس الاستحقاق	2.4400	48.8	0.71181	18.7318	6
المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على العبارات المتعلقة بمساهمة البعد الاقتصادي للمحاسبة الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة.		**3.25**	**65**	**0.75413**	**5.7448**	
قيمة t		**87.034**				
مستوى المعنوية		**0.000**				
مستوى الدلالة		**0.050**				

من الجدول السابق نلاحظ أن الفقرة الثالثة (توفر المعرفة والخبرة الكافية لدى العاملين بتسجيل البيانات واعداد التقارير المالية وفق أساس الاستحقاق)، قد احتلت الترتيب الأول بمتوسط حسابي (4.160)، وبنسبة مئوية (83.2%)، وانحراف معياري (0.746)، ومعامل اختلاف (17.9350)، وهذا يعني وجود دلالة إحصائية بتوفر المعرفة والخبرة الكافية لدى العاملين بتسجيل البيانات وإعداد التقارير المالية وفق أساس الاستحقاق.

أما الفقرة الخامسة (توفر الدعم والحوافز من قبل الهيئات التنظيمية للعاملين لتشجيعهم على تطبيق أساس الاستحقاق)، فقد احتلت الترتيب الثامن بمتوسط حسابي (2.320)، وبنسبة مئوية (46.4%)، وانحراف معياري (0.627)، ومعامل اختلاف (27.0327)، وهذا يعني وجود دلالة إحصائية تشير إلى عدم توفر الدعم والحوافز من قبل الهيئات التنظيمية للعاملين لتشجيعهم على تطبيق أساس الاستحقاق.

كما لوحظ أن المتوسط الحسابي لجميع العبارات المتعلقة بمدى توفر المتطلبات التنظيمية والإدارية والموارد البشرية المؤهلة لتطبيق أساس الاستحقاق في الوحدات الحكومية الليبية بلغ (3.25)

وهو أعلي من متوسط أداة القياس (3)، وبنسبة بلغت (65%)، وهى تقع ضمن فترة تأثير جيدة، وبانحراف معياري بلغ (0.75413) ويتضح بأن هناك انسجامًا وتوافقًا بين أفراد عينة الدراسة حول العبارات بشكل عام، حيث بلغ معامل الاختلاف (5.74)، ولتعزيز نتائج اختبار الفرضية الثالثة القائلة **"لا تتوفر المتطلبات التنظيمية والإدارية والموارد البشرية المؤهلة لتطبيق أساس الاستحقاق في الوحدات الحكومية الليبية."**، قامت الباحثة بإجراء اختبار T –test حيث بلغت قيمة (t) (87.034) وبمستوى معنوية (0.000) ، وهى أقل من مستوي الدلالة 0.05، عليه نقبل الفرضية العدمية القائلة "لا تتوفر المتطلبات التنظيمية والإدارية والموارد البشرية المؤهلة لتطبيق أساس الاستحقاق في الوحدات الحكومية الليبية. ونرفض الفرض البديل القائل "تتوفر المتطلبات التنظيمية والإدارية والموارد البشرية المؤهلة لتطبيق أساس الاستحقاق في الوحدات الحكومية الليبية."، بنسبة بلغت (65%).

(3-4) النتائج والتوصيات:

(3-4-1) النتائج:

1. لا تتوفر المتطلبات والأنظمة المالية والمحاسبية اللازمة لتطبيق أساس الاستحقاق في الوحدات الحكومية الليبية.
2. تصميم الأنظمة المالية والمحاسبية بمراقبة الخدمات المالية لا يتناسب مع تطبيق أساس الاستحقاق.
3. لا يوفر النظام المحاسبي والمالي بمراقبة الخدمات المالية تقارير الإنجاز وتقييم الأداء وإمكانية إضافة تقاريرَ جديدةٍ بما يتلاءم مع تطبيق أساس الاستحقاق.
4. لا تتوفر المتطلبات التكنولوجية اللازمة لتطبيق أساس الاستحقاق ي الوحدات الحكومية الليبية.
5. لا تتوفر بمراقبة الخدمات المالية أنظمة المعلومات الإلكترونية القادرة على معالجة البيانات والمعاملات من خلال وسائل الدفع الالكتروني مما يسهل تتبع العمليات المالية اللازمة لتطبيق أساس الاستحقاق.
6. عدم توفر شبكات اتصال بمراقبة الخدمات المالية تلبي حاجات المستخدمين وتسهل عملية تطبيق أساس الاستحقاق.
7. لا تتوفر المتطلبات التنظيمية والإدارية والموارد البشرية المؤهلة لتطبيق أساس الاستحقاق في الوحدات الحكومية الليبية.
8. لا يتوفر الدعم والحوافز من قبل الهيئات التنظيمية للعاملين لتشجيعهم على تطبيق أساس الاستحقاق.

9. انعدام الاطلاع الدائم والمستمر من قبل العاملين على كل ما يصدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وتطبيق أساس الاستحقاق.

(3-4-2) التوصيات:

1. العمل على تطوير النظام المحاسبي والمالي داخل الوحدات الحكومية بما يتماشى مع تطبيق أساس الاستحقاق.
2. ضرورة إيجاد السبل والإجراءات اللازمة لتسهيل عملية التحول من الأساس النقدي الى أساس الاستحقاق باعتباره الأساس المناسب للقياس خصوصًا عند تطوير أسلوب إعداد الموازنة العامة.
3. ضرورة توفير أنظمة معلومات إلكترونية قادرة على معالجة البيانات مما يسهل عملية تتبع العمليات المالية اللازمة لتطبيق أساس الاستحقاق.
4. العمل على إيجاد خطة زمنية لتأهيل الكوادر العاملة بالوحدات الحكومية من خلال الدورات التدريبية لرفع قدرتهم على التعامل مع المستجدات والمتغيرات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات.
5. ضرورة الاهتمام بالقوانين واللوائح وتطويرها وفق معايير المحاسبة الدولية بالشكل الذي يسمح بتطبيق أساس الاستحقاق بالوحدات الحكومية الليبية.
6. العمل على دعم وتحفيز العاملين على الانفتاح والاطلاع على كل المستجدات فيما يتعلق بمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.

قائمة المراجع:

1. أمينة هناء جابي، أهمية إصلاح المحاسبة العمومية من خلال التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي – تجربة نيوزيلندا والمملكة المتحدة، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، OEBUNIV.PUBLISH، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، العدد8، ديسمبر، 2017.
2. أمينة هناء جابي، وحكيم الملياني، أهمية التحول من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق المحاسبي في ظل عصرنة المحاسبة العمومية– تجربة بلدية رام الله الفلسطينية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، العدد10، الجزء02، 2017.
3. بوخالقي مسعود، متطلبات تطبيق أساس الاستحقاق في نظام المحاسبة العمومية بالجزائر وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS، أطروحة دكتوراة في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية– الجزائر،2020.
4. حسن فليح القطيش، تطوير النظام المحاسبي الحكومي لأغراض تدقيق الأداء في القطاع الحكومي الأردني، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد7، العدد1، 2011.
5. خبيطي خضير، مونة يونس، آفاق تبني المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) ودورها في تطوير نظام المحاسبة العمومية الجزائري، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد2، 2016.

6. سعاد عياش علي امعرف، فتحية جبريل شعيتير، أكرم علي زوبي، إمكانية تطوير النظام المحاسبي الحكومي الليبي وفق متطلبات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام IPSAS، مجلة آفاق اقتصادية، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، المجلد8، العدد15، 2022.
7. صدام حمدان عكض الغريري، دور تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام في ترشيد الموازنة العامة والرقابة على الأداء المالي، دراسة ميدانية وزارة المالية العراقية، أطروحة دكتوراة في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2021.
8. علي تيسير محمد اللوقة، استخدام أساس الاستحقاق بدلًا من الأساس النقدي في النظام المحاسبي الحكومي وأثره على التقارير المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر– غزة، 2016.
9. فارس ارشيد الخرابشة، محمود عبدالفتاح الوشاح، أحمد يوسف كلبونة، لونا محمد عزمي شاهين، دور تطبيق أساس الاستحقاق على الحسابات الختامية في الوزارات والدوائر الحكومية الأردنية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، غزة– فلسطين، المجلد28، العدد2 2020.
10. محمد معروف حجو، محمد مروان العشي، إمكانية تبني أساس الاستحقاق وفقًا لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في المؤسسات الحكومية في فلسطين– دراسة ميدانية على المحافظات الجنوبية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، غزة– فلسطين، المجلد 29، العدد4، 2021.
11. تقرير ديوان المحاسبة الليبي، 2020.

استبـــانة

السيد الكريم.... السيدة الكريمة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

تسعى الباحثة من خلال هذه الاستبانة إلى التعرف على **(مدى توفر متطلبات تطبيق أساس الاستحقاق في الوحدات الحكومية الليبية– دراسة ميدانية بمراقبة الخدمات المالية صرمان –صبراتة)**

وحيث إنكم من أهل الخبرة والاختصاص في مجال العمل بمراقبة الخدمات المالية، لذا يرجى التكرم بالإجابة عن الأسئلة في هذه الاستبانة، علما بأن إجاباتكم، لن تستخدم إلا لغرض البحث العملي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم،،،

الباحثة

أولاً: معلومات عامة:

يرجى التكرم بوضع إشارة (✓) بين القوسين المناسب لكل عبارة من العبارات الآتية:

1. **الجنس:** ( ) ذكر ( ) أنثى
2. **العمر:** أقل من 30 سنة ( ) – من 30 إلى 40 سنة ( ) – من 40 إلى 50 سنة( ) 50 سنة فأكثر( ).
3. **المؤهل العلمي:** ( ) بكالوريوس، ( ) دبلوم، ( ) ماجستير، ( )دكتوراة – ( ) اخرى.....
4. **التخصص:** ( ) محاسبة – ( ) اقتصاد – ( ) إدارة – ( ) تمويل ومصارف – ( ) أخرى .....
5. **الوظيفة الحالية:** ( ) مدير عام – ( ) رئيس قسم – ( ) مدير إدارة – ( ) مراجع، ( ) مساعد مراجع. ( ) أخرى .....
6. **عدد سنوات الخبرة:** ( ) أقل من 5 سنوات ( ) من 5 – 10 سنة، ( ) من 11 – 15 سنوات، ( ) من 16 – 20 سنة ( ) أكثر من 20 سنة.

ثانيا: نأمل منك وضع اشارة (✓) امام العبارة المناسبة فيما يأتي:

الفرضية الأولى: لا تتوفر المتطلبات والأنظمة المالية والمحاسبية لتطبيق أساس الاستحقاق

ت	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1	يوفر النظام المحاسبي عمليات تسجيل وإدارة الحسابات وإعداد التقارير المالية بشكل يساعد على تطبيق أساس الاستحقاق					
2	يتوفر في النظام المحاسبي التقنيات الحديثة الكافية والفعالة لتطبيق أساس الاستحقاق					

3	يوفر النظام المحاسبي بيانات عن أصول وخصوم وحقوق الملكية للوحدة الحكومية مما يعطي صورة شاملة عن الوضع المالي بما يتلاءم مع تطبيق أساس الاستحقاق					
4	يوفر النظام المحاسبي والمالي معلومات مفصلة عن التدفقات النقدية والمصروفات والايرادات وعمليات الربط بين النفقات والايرادات بشكل يسهل تطبيق أساس الاستحقاق					
5	يوفر النظام المحاسبي والمالي معلومات اللازمة لأغراض التخطيط واتخاذ القرارات وتخصيص الموارد وفق أساس الاستحقاق					
6	يوفر النظام المحاسبي والمالي تقارير الإنجاز وتقييم الأداء وإمكانية إضافة تقارير جديدة بما يتلاءم مع تطبيق أساس الاستحقاق					
7	يتناسب تصميم الأنظمة المالية والمحاسبية مع تطبيق أساس الاستحقاق					
8	يشتمل النظام المحاسبي والمالي على إجراءات رقابية فعالة للضبط الداخلي اللازمة لتطبيق أساس الاستحقاق					

الفرضية الثانية: لا تتوفر المتطلبات التكنولوجية اللازمة لتطبيق أساس الاستحقاق

ت	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1	توفر أنظمة معلومات تكنولوجية حديثة تساعد على تطبيق أساس الاستحقاق					
2	توفر شبكات اتصال في الوحدات الحكومية تلبي حاجات المستخدمين وتسهل عملية تطبيق أساس الاستحقاق					
3	وجود أنظمة الربط الإلكتروني بين الوحدات الإدارية الحكومية مما يسهل عملية نقل البيانات بشكل دقيق وسريع لتطبيق أساس الاستحقاق					
4	توفر عمليات الصيانة الدورية لأجهزة الحاسوب داخل الوحدات الحكومية مع إمكانية حفظ واسترجاع البيانات عند الحاجة اليها لتطبيق أساس الاستحقاق					
5	توفر نظم المعلومات داخل الوحدات الحكومية إمكانية تطبيق الأساليب الكمية والاحصائية اللازمة لتطبيق أساس الاستحقاق					
6	توفر أنظمة المعلومات الإلكترونية قادرة على معالجة البيانات والمعاملات من خلال وسائل الدفع الالكتروني مما يسهل تتبع العمليات المالية اللازمة لتطبيق أساس الاستحقاق					
7	تدعم أنظمة المعلومات عمليات المساءلة والشفافية وحوكمة الإيرادات والمصروفات لتطبيق أساس الاستحقاق					

8	وجود الدورات والبرامج التدريبية للعاملين لتطوير قدراتهم على التعامل مع التكنولوجية الحديثة اللازمة لتطبيق أساس الاستحقاق					

الفرضية الثالثة: لا تتوفر المتطلبات التنظيمية والإدارية والموارد البشرية المؤهلة لتطبيق أساس الاستحقاق

ت	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1	توفر البيئة الاقتصادية الملائمة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام وفق أساس الاستحقاق					
2	توفر القوانين والتشريعات واللوائح المالية التي تحكم المحاسبة الحكومية والتي تلزم بتطبيق أساس الاستحقاق					
3	توفر المعرفة والخبرة الكافية لدى العاملين بتسجيل البيانات واعداد التقارير المالية وفق أساس الاستحقاق					
4	توفر الاطلاع الدائم والمستمر من قبل العاملين على كل ما يصدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وتطبيق أساس الاستحقاق					
5	توفر الدعم والحوافز من قبل الهيئات التنظيمية للعاملين لتشجيعهم على تطبيق أساس الاستحقاق					
6	توفر الوعي لدى العاملين بأهمية تطبيق أساس الاستحقاق في القطاع العام					
7	توفر دورات التدريبية اللازمة لتأهيل العاملين عن كيفية تسجيل وتحليل البيانات وفق أساس الاستحقاق					
8	توفر نظام رقابة جيد وإجراءات المساءلة والمحاسبة بخصوص تطبيق أساس الاستحقاق					

شكرا لتعاونكم معنا